M

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

١٦ جماد ثانى ١٤٣٥ –١٦ أبريل ٢٠١٤

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٤
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٦
حقوق الانسان في العالم	٢٠

لائحة وَضَعها حقوقيون والجهات المختصة تطبّقها الأسبوع المقبل

٥٠ ألف ريال وسجن يصل إلى عام عقوبة ضرب الزوج لزوجته

المصدر: جريدة سبق الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://sabq.org/sgXfde

خلود غنام- سبق- الرياض:
تشرع الجهات المختصة في السعودية، ابتداء من الأسبوع المقبل، في تطبيق قانون يعاقب الرجل بتعويض زوجته، بمبلغ لا يتجاوز ٥٠ ألف ريال إذا ضربها، ولا يقلّ عن خمسة آلاف ريال، ويلغى ذلك التعويض في حال إصابة الزوجة بعاهة، أو توفيت بسبب الضرب؛ لتصبح العقوبة كما هي مقررة شرعاً.
وأوضح مدير عام الحماية في وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي، أن تلك اللائحة وُضعت من قِبَل حقوقيين؛ بهدف الوصول لأقصى درجات الجودة، ولم نتدخل في صياغة اللائحة التنفيذية للنظام؛ بل من وضعها هم من الحقوقيون وجمعية حقوق الإنسان.
وأضاف "الحربي": "لم تقتصر العقوبة على التعويض المادي فقط؛ وإنما تشمل السجن لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن عام، وفي حال تكرار الضرب؛ فإن العقوبة تتضاعف، وتندرج تلك العقوبة تحت مظلة نظام الحماية من الإيذاء، الذي تم اعتماد لائحته التنفيذية أخيراً، كما أنها أوضحت ما كان ينص عليه النظام الأساسي، ولم يكن من الممكن أن تُدرج أو تفسر شيئاً لم يتطرق له النظام".
وتابع مدير عام الحماية في وزارة الشؤون الاجتماعية: "أقمنا وِرَش عمل على مدار ثلاثة أشهر في مختلف مناطق السعودية، وشارك فيها كل المهتمين بحقوق الإنسان، وكلفنا مكتباً استشارياً لإعدادها كي لا تتهم الوزارة بأنها من وضع كل شيء".

حقوق الإنسان تبحث تنفيذ توصيات ملتقى العنف الأسري بعسير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
اضغط هنا

عبدالرحمن القرني – عسير

عقد فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة عسير الاجتماع الاول للجنته التنفيذية لوضع آلية تنفيذ ما تم طرحه من توصيات ضمن الملتقى الذي عقد في شهر صفر ١٤٣٥هـ بعنوان (العنف الأسري .. الواقع والمأمول) برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، حضر الاجتماع ممثلو الجهات الحكومية المعنية بالمنطقة

وقال المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي اليامي: إن الاجتماع ناقش جميع التوصيات والطروحات بمشاركة فاعلة من جامعة الملك خالد التي ستعمل على إعداد دراسات وبحوث عن قضايا العنف الأسري.

وفي السياق ذاته ناقش المشاركون توصيات الملتقى والية تنفيذها مؤكدين على اهمية تفعيلها بالإضافة الى البحث في التوصية التي تنص على أهمية عقد مؤتمر دوري حول قضايا العنف الأسري يستقطب فيه الخبراء والمختصين ، وعقد العديد من ورش العمل في كافة مناطق المملكة على ان يتم دراستها و طرحها في جميع الاجتماعات القادمة لضرورتها وأهميتها .

وحول التوصية الخامسة المتعلقة بالدور الاعلامي والتي ذكرت ضرورة الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة ، وخصوصا وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في التوعية والتثقيف حول قضايا العنف الأسري اكدت جميع الجهات المشاركة في الاجتماع التنفيذي على اهمية التنسيق و التركيز على برامج التواصل الاجتماعي و الصحف المحلية حيث يتولى كل ممثل جهة تفعيل الجانب التثقيفي في المجلات الخاصة لكل إدارة حكومية معنية ومشاركة .

الجدير بالذكر ان هيئة حقوق الانسان بعسير ستعقد عدة اجتماعات بخصوص بحث آلية تنفيذ التوصيات حتى يتم تطبيقها على ارض الواقع لبلوغ الهدف الذي من اجله أقيم الملتقى.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يكيل الانتقادات لـ"التدريب التقني".. وعضو:وضعها ميئوس منه!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي

تحولت الجلسة التي ناقش فيها مجلس الشورى أمس (الثلثاء) التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إلى توجيه سيل من الانتقادات «الحادة» و«الساخرة» إلى المؤسسة، وأُخذ على المؤسسة عدم مراجعتها لبرامجها بحسب طلب سابق من المجلس. وتساءل عضو عن مدى مساهمتها في مكافحة البطالة، وطالب أعضاء المؤسسة بوقف استحداث «كلّيات التميّز». واتهم عضو المؤسسة بضعف مستوى خريجيها، ما أدى إلى إعراض القطاع الخاص عن توظيفهم. وخلص زميل له إلى أن واقع المؤسسة الحالي ميئوس منه. (للمزيد).

وكانت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي أوصت في تقرير إلى المجلس بالتريث في افتتاح المزيد من الكليات المسماة «التميز»، حتى يتم التأكد من جودة مخرجاتها ومدى توطينها للكوادر الوطنية، كما طالبت اللجنة في توصياتها بالنظر في فاعلية الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة ارتفاع نسب التسرب بين الطلاب المتدربين في برامجها المختلفة، كما دعت إلى التوسع في البرامج التدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتطويرها بما يتناسب مع إمكاناتهم. وطالب أحد الأعضاء بأن تراجع المؤسسة برامجها، متسائلاً عن مدى إسهام المؤسسة وكلياتها في مكافحة البطالة، مؤكداً ضرورة تنفيذ قرار سابق للمجلس يدعو إلى تقويم مخرجات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من بيت خبرة متخصص. ودعا عضو آخر إلى ضرورة التنسيق بين مؤسسة التدريب التقني والمهني ووزارة التعليم العالي، نظراً إلى تقارب بعض البرامج والأهداف لكلا القطاعين. وأكد عضو آخر أهمية أن توصي اللجنة بدعم المؤسسة مالياً لتنفيذ خطتها لنشر كلياتها والتوسع في قبول الطلاب والطالبات، واقترح أحد الأعضاء الاستعانة بجهة محايدة تقوم مستوى الشركات التي ستسند لها مهمات إدارة كليات التميز والاطلاع على عروضها وخططها التشغيلية، وبعد الاستماع إلى عدد من المداخلات، وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وذلك في جلسة مقبلة. وذهب أعضاء مجلس الشورى في انتقاداتهم إلى أن مؤسسة «التدريب التقني» تضع الموازنة المخصصة لها «شماعة» لتعلق عليها إخفاقاتها، مشددين على ضرورة توقفها عن افتتاح كليات «التميز» التي تم إعلانها أخيراً، حتى يتم التأكد من جودة مخرجاتها ومدى توافقها ومتطلبات سوق العمل في المملكة، لاسيما أن المؤسسة تنوي افتتاح ٣٦ كلية «تميز» جديدة، بحسب ما أوردته في تقريرها. ورأى عضو مجلس الشورى محمد القحطاني أن اعتماد المؤسسة على منظمات عالمية متخصصة في التدريب التطبيقي لتشغيل كليات «التميز» وضعها في مأزق، معتبراً أن الاعتماد على خبرات دولية من خارج السعودية يعد اعترافاً ضمنياً من المؤسسة بضعف مخرجاتها السابقة.

قضية "تحجير زواج" وحيدة فقط خلال عام كامل.. أمام المحاكم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
علمت «الحياة» أن قضية «تحجير زواج» وحيدة فقط رفعت للمحاكم السعودية خلال عام كامل. وقالت مصادر عدلية مطلعة لـ«الحياة»، إن قضية تحجير زواج وحيدة وصلت إلى المحاكم في الرياض خلال شهر صفر الماضي بمسمى: «دعوى تحجير في نكاح» لفكّ الحجز الجبري للزواج بأحكام الشرع وقوة النظام. وتتمثل دعاوى «تحجير الزواج» في عرف اجتماعي يمنح الحق لأحد الأقارب بحجز إحدى بنات العائلة التي ينتمي إليها للزواج منها. وتدرج هذه العادة ضمن أشكال الإجبار على الزواج، وتقييد حرية المرأة في اختيار من تقترن به. (للمزيد).
وكان مجلس هيئة كبار العلماء أصدر في عام ١٤٢٦هـ فتوى بعدم جواز «التحجير»، وإجبار المرأة على الزواج ممن لا توافق عليه، ومنعها من الزواج بمن رضيت هي وولي أمرها الزواج به، ممن تتوافر فيه الشروط المعتبرة شرعاً. كما عدّ كبار العلماء من يصرّ على تحجير الأنثى، ويريد أن يقهرها ويتزوجها أو يزوجها بغير رضاها فإنه عاصٍ لله ورسوله، ولم ينته عن هذه العادة الجاهلية التي أبطلها الإسلام. وأوجب كبار العلماء معاقبته بالسجن وعدم الإفراج عنه إلا بعد تخليه عن مطلبه المخالف لأحكام الشرع، والتزامه بعدم الاعتداء على المرأة أو ولي أمرها أو من يتزوجها، وبعد كفالته من شيخ قبيلته أو أحد ذوي النفوذ فيها بالالتزام وعدم الاعتداء. وأكد المستشار القانوني خالد بن سعيد الشهراني لـ«الحياة» وجود عدد من حالات «التحجير» لا يزال بعضها يُمارس في أوساط بعض الأُسر والقبائل، ولم تصل إلى المحاكم تقديراً من ولي أمر الفتاة لأسرته وقبيلته. واستشهد الشهراني بحال تحجير وقف عليها قبل أن تصل إلى المحكمة، وتتمثل في حجز رجل في سن الـ٣٩ عاماً قريبته ابنة التاسعة - وكانت بعمر أطفاله - حتى تصبح زوجة له عندما تكبر!

"الشؤون الاجتماعية": لن نتساهل مع "معنفي اليتيمات"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
أكدت وكيلة وزارة الشؤون الاجتماعية المساعدة لشؤون الأسرة لطيفة أبونيان، أن الوزارة تتعامل بـ «حزم» مع حالات العنف في الدور الإيوائية والأسر البديلة، لافتة إلى «تحويل المُعنفات إلى دور الحماية، وقد يصل الأمر إلى القضاء، إذا ثبت العنف ضد اليتيمات، سواءً أكان من موظفة أم من أسرة بديلة».
وأوضحت أبونيان، في تصريح صحافي إثر مشاركتها أمس، في ملتقى عن «الفتيات الجامعيات في الدور الاجتماعية»، نظمته دار التربية الاجتماعية في الإحساء والمكتب الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية، أن «وزارة الشؤون الاجتماعية لا تحرم اليتيمات من الابتعاث». وقالت في رد على سؤال وجهته الطالبات اليتيمات، حول حرمانهن من حق الابتعاث: «إن الأمر مقيد بين الزواج أو الخروج مع الأسرة البديلة كمحرم»، مضيفة أن «الابتعاث له خصوصية معينة بالنسبة للطالبات اليتيمات. فإما أن تخرج مع زوجها أو أسرتها البديلة. وهذا شرط المحرم الذي ينطبق على اليتيمات وغيرهن من المبتعثات».

وأوضحت وكيلة الوزارة أن «فرص التعليم والتوظيف متاحة لليتيمات أكثر من غيرهن، ولهن الأولوية في التوظيف. وفرص التعليم منوعة عبر الجامعات الحكومية والأهلية أيضاً»، موضحة أن «الصندوق الخيري يتكفل بتعليمهن، ووصولهن إلى مراحل متقدمة، قد تصل إلى الماجستير. أما عن التسهيلات مع دول الخليج، وخروجهن إلى التعليم هناك؛ فما ينطبق على الطالبات العاديات؛ ينطبق على اليتيمات». وأضافت إن «عدد الطالبات اليتيمات على مستوى المملكة ارتفع خلال الأعوام الـ١٠ الأخيرة، والرقم بالآلاف». وقالت أبونيان، في إجابة على سؤال «الحياة»، حول الهوية الشخصية أو الإثبات الشخصي: «إنه يصدر من اليوم الأول، وبمجرد الدخول إلى الدور الإيوائية التابعة للوزارة». وفيما يتعلق باستعمال مجهولي النسب «أل» التعريف، لمنع الحرج الاجتماعي عنهم، ذكرت أن «المشروع طرح منذ أعوام فعلاً، والأمر يترك لجهات عليا، مثل لجنة الإفتاء، ووزارة الداخلية»، مضيفة إن «الفخر لهذه الفئة بأفعالها وفكرها، وليس بالأسماء».

ونوهت وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن التعامل مع حالات العنف في الدور الإيوائية والأسر البديلة «يخضع لإجراءات الحماية، إذا وصلت إلى حد العنف؛ يتم تحويلها إلى حماية، ويتم التدخل لسحب الحالة من الأسر البديلة. وتصل إلى القضاء، سواءً أصدر العنف من موظفين في الدور، أم من «الأسر البديلة»، كما أن المتزوجات يتم حمايتهن».

وأشارت إلى أن حالات العنف تختلف بحسب قضية العنف، وفي حال خروج الحالات إلى الإعلام؛ فلا يتم الرد عليها من قبل الوزارة، حفاظاً على خصوصية الأسر، ومنعاً للتشهير بالحالات الظاهرة في الإعلام»، مشيرة إلى أن الوزارة «تدرس إمكانية تطبيق نادي «سماي التطوعي»، الذي تشرف عليه جمعية ود الخيرية في الخبر، من أجل تعميمه في مناطق المملكة».

بدورها، كشفت المديرة العامة للإشراف النسائي في الرياض سمها الغامدي، عن «قرب صدور اللائحة الأساسية للأيتام الذين ترعاهم الجمعيات الخيرية، بشكل يتناسب مع واقع الأيتام». وقالت: «يوجد ٥ دور حضانة على مستوى المملكة، تحوي ٤٤٠ طفلاً، و٧٧٧ حالة بنين وبنات في دور التربية الاجتماعية، التي يبلغ عددها ١٢ داراً. كما تضم الجمعيات الخيرية ١٣٠٠ يتيم ويتيمة. أما عدد الأسر البديلة فبلغ ٦ آلاف أسرة على مستوى المملكة. ونسعى إلى أن يكون عدد الأيتام في الدور صفر».

واستعرضت الغامدي، المصروفات المادية «كانت الأسر البديلة تتقاضى شهرياً ٤ آلاف، والآن ارتفع المبلغ إلى ٦ آلاف. كما يمنح كل شاب وفتاة مبلغ ٦٠ ألف ريال عند الزواج، و١٢٠٠ ريال مصروفاً شهرياً، إضافة إلى ما تقدمه الوزارة من مصروفات أخرى». وأوضحت استراتيجية الوزارة في تطوير الأيتام، و«ترسية مشاريع خاصة في التدريب والتأهيل، والسعي ليكون لكل يتيم بيت يؤويه».

الموافقة على نظام "حرية المعلومات"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي

وافق مجلس الشورى أمس على نظام حرية المعلومات المقدم من عضو المجلس الدكتور فايز الشهري بالغالبية، إذ اتفق الأعضاء على ضرورة وجود نظام وتشريع لحرية المعلومات، من شأنه أن يمنع الفساد.

وأكد عضو المجلس محمد الرحيلي أن بعض المسؤولين في الجهات الحكومية يتخذون من كلمة «سري» طوق نجاة لهم، حتى يخفوا معلومات ليست في مصلحتهم في حال كُشفت من جهات أخرى.

من جهته، أفاد عضو المجلس الدكتور ناصر الشهراني بأن المملكة لديها بُنية تحتية من الناحية القانونية، وصفها بـ«الممتازة»، ولن تكتمل إلا بوجود نظام حرية المعلومات، لاسيما وأن الجهات الحكومية لديها تشريعات تحمي معلوماتها، إلا أن النظام يعزز حرية الوصول إلى المعلومات بعد تحديد هوية «المعلومات السرية».

وذكرت عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي أن النظام من شأنه أن يحفظ حق الإنسان في الحصول على المعلومات التي تهمه في شأن بلده، باستثناء المعلومات الأمنية السرية، كما سيلغي ثقافة السرية لدى الجهات الحكومية.

بتوجيه وزير الداخلية.. وضمن خطة تأهيل المحكومين سلوكياً ودينياً

نزلاء السجون.. أئمة ومؤذنون ودعاة بمكافآت مجزية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www.alriyadh.com/927383

الخبر – إبراهيم الشيبان

أصدر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية، قراراً بتعيين أئمة ومؤذنين ودعاة في السجون من النزلاء أنفسهم بمكافآت مجزية تشجيعاً لهم بعد أن لمُست استقامة العديد منهم وهو ما يدخل ضمن خطة تأهيل السجين سلوكياً ودينياً.

وأكد مدير إدارة الشؤون الدينية بالمديرية العامة للسجون بالمملكة العميد عبدالمحسن الطويل، أن هذا التوجيه سيدخل حيز العمل خلال أسبوعين، بعد طرح مسابقة اختيار الأفضل للتكليف بالإمامة والأذان والدعوة بمكافآت مجزية في السجون كافة، مبينا أن هناك نسبة بسيطة من السجناء يعودون بعد الإفراج عنهم إلى إرتكاب الجريمة نتيجة عدم التزامهم ومتابعتهم لبرامج التوجيه والإرشاد داخل الإصلاحيات.

وكان العميد الطويل تفقد أول من أمس، مكتب "بصيرة" للدعوة والإرشاد في سجون المنطقة الشرقية، حيث اطلع على أبرز الخطط والبرامج الدعوية التي يقدمها المكتب لسبعة سجون بالمنطقة وأهم أنشطته في الفترة المقبلة.

وكشف العميد الطويل عن وجود ٣٠٠ حلقة ضمن برنامج تحفيظ القرآن بالسجون، الذي يساعد النزيل على الاستفادة من مكرمة العفو والإفراج عنه بنصف المحكومية لمن حفظ القرآن كاملاً أو أجزاء منه ماعدا قضايا المخدرات، مشيراً إلى استفادة نحو ستة آلاف نزيل سنوياً من هذا القرار، فيما تمكن ١٨٠ نزيلاً من حفظ القرآن كاملاً العام الماضي. وأوضح أن عدد النزيلات النساء في سجون المملكة لا تتجاوز خمسة في المئة، ٨٠ في المئة منهن أجنبيات، وتقدم لهن العديد من البرامج التوجيهية والإرشادية، من طريق ٣٠ مرشدا وداعية، خمس متفرغات للدعوة للنساء بوظيفة مرشدة، إضافة إلى ٤٠ وظيفة لتحفيظ القرآن و ٣٠٠ وظيفة مقطوعة بنظام المكافأت.

الطويل: نسبة السجينات لا تتجاوز ٥ %.. و ٦ آلاف حافظ قرآن يستفيدون سنوياً من العفو

وأفاد مدير مكتب بصيرة للدعوة والإرشاد في سجون المنطقة الشرقية أحمد الشهري، أن الدراسات الميدانية تشير إلى أن نحو ٦٠ في المئة من النزلاء يعودون إلى الجريمة بعد الخروج من السجن، مبينا أن المكتب عمل على ترسيخ الجانب الديني والتوجية والإرشاد داخل السجون بالتعاون مع إدارة الشؤون الدينية بالمنطقة، والتركيز على الأنشطة الدعوية والثقافية والترفيهية التي تسهم في تحسين سلوك النزيل وإستقامته.

وأعلن الشهري إطلاق أول مخيم دعوي ثقافي بسجون الشرقية قريباً، موضحاً أنه يعد الأول من نوعه على مستوى المملكة، ويستهدف ٢٤٠٠ نزيل من السعوديين والأجانب ويتضمن العديد من الأنشطة في مجالات مختلفة.

الخدمة المدنية تستعد لإطلاق برنامج "ساعد" لشغل وظائف المستخدمين وبند الأجور

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www.alriyadh.com/927389

الرياض - سلطان العثمان

كشف وزير الخدمة المدنية الدكتورعبدالرحمن بن عبدالله البراك، أن الوزارة تستعد لإطلاق برنامج آلي لاستقبال طلبات الراغبين في التوظيف على الوظائف المشمولة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور، للإسهام في مساعدة الجهات الحكومية على الالتزام بما قضت به الأوامر السامية الكريمة من التأكيد على أن يكون شغل تلك الوظائف وفقاً للمسميات والمؤهلات والأعمال التي تتفق وأهداف تلك اللائحتين، وألا يتم ذلك إلا من خلال الإعلانات العامة، لإتاحة الفرصة لجميع المواطنين المؤهلين للتقدم لتلك الوظائف، والتسهيل على الجهات الحكومية والمواطنين الراغبين في التقدم على حد سواء.

وأوضح البراك أن البرنامج الذي سينطلق قريباً تحت مسمى "ساعد"، يوفر قاعدة بيانات شاملة لطالبي العمل على تلك الوظائف تلبي حاجة الجهات الحكومية من تلك القوى العاملة، وسيختصر عليها كثير من الإجراءات والمتطلبات المتمثلة في الإعلان عن الوظائف واستقبال الطلبات، وسيوفر للجهات الحكومية القوى العاملة من قوائم المتقدمين حسب نوع الوظيفة ومتطلباتها متى رغبت الجهة الاكتفاء بالاستفادة من هذا البرنامج من دون الإعلان المستقل، وبما لا يخل بما لديها من صلاحيات بحسب النصوص النظامية الواردة في تلك اللائحتين. وحث وزير الخدمة المدنية الجهات الحكومية المشاركة الفعالة بما يحقق الاستفادة من هذا البرنامج لتسهيل أعمال تلك الجهات ودعمها بالقوى الوطنية المؤهلة.

لطيفة أبونيان تشيد بتبرع عائشة الراشد لبناء "دار شمل" لإيواء اليتيمات بالأحساء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www.alriyadh.com/927429

كتب - صالح الحميدي

ثمنت وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعدة لشؤون الأسرة الأستاذة لطيفة بنت سليمان أبونيان مبادرة السيدة عائشة بنت راشد الراشد لبناء «دار شمل» لرعاية وإيواء يتيمات الدار الايوائية التابعة لجمعية فتاة الأحساء الخيرية النسائية.

وقدمت أبونيان شكرها للسيدة عائشة صاحبة المبادرة على عطائها السخي الذي فاق ٢١ مليون ريال لبناء مشروع متكامل يعالج قضية السكن ويعالج القضايا الاجتماعية المتعددة التي تقف في طريق اليتيمات، حيث تم تضمين بعض المرافق المختلفة التي تحقق تنشئة سليمة متكاملة بقسميها السكني والثقافي وتم تجهيز الدار بالأثاث والأدوات الكهربائية

والتجهيزات المكتبية ومطابخ وديكورات راقية، إضافة إلى الملعب والساحة الخارجية وقاعات التدريب والقاعة الكبرى التي تتسع لأكثر من (٢٥٠) فتاة.
حيث يعد مشروع دار شمل لأيتام الدار الايوائية بجمعية فتاة الأحساء الخيرية مثالاً صادقاً وانموذجاً يحتذى به في مجال العمل الخيِّر المستدام، والذي يجسد حب الوطن بذلاً وعطاء بمعان مختلفة.

مرضى "نفسية مكة" ينفون ربطهم بالسلاسل ويؤكدون تلقيهم الرعاية الجيدة

في جولة لـ"المدينة" برفقة عدد من المسؤولين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
اضغط هنا

إبراهيم جبريل – مكة تصوير: عبدالرحمن فقيه
نفى عدد من المرضى الذين التقتهم «المدينة» خلال زيارتهم في مستشفى الملك عبدالعزيز للصحة النفسية بالعاصمة المقدسة، ربطهم بالسلاسل أو تقييدهم على الأسِّرة، مؤكدين أنهم يتلقون رعاية صحية وطبية وعلاجية جيدة من قبل الكادر الطبي والعلاجي والإداري، ومؤكدين في الوقت نفسه رضاهم التام على الوجبات الغذائية التي تقدم لهم من قبل إدارة المستشفى، مقدمين في النهاية شكرهم على قيام « المدينة»بزيارتهم والاطمئنان عليهم.
في البداية تحدث المريض النفسي (أ.ح) بأنه تم تنويمه قبل شهرين في المستشفى ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن يتلقى رعاية طبية جيدة من قبل العاملين في قسم التنويم وعند سؤاله عن أمنياته قال: بأنه يتمنى الخروج من المستشفى في أقرب وقت ممكن.
وقال: المريض النفسي (ف.ز): إنه من نزلاء قسم تنويم النفسية منذ ٣ أشهر وحالته الصحية في تحسن مستمر وعند سؤاله عن كيفية الرعاية التي يتلقاها أجاب: بأنها جيدة وتعامل الممرضين معهم أيضا جيدة وعن سؤاله عن أمنياته أجاب بأنه يتمنى العودة إلى منزلهم في أقرب وقت ممكن.
وأبان المريض النفسي (م.ق) بأنه نزيل مستشفى النفسية منذ أسبوعين لتلقي العلاج والأطباء أفادوه عن خروجه في القريب العاجل حال انتظامه في استخدام العلاج الموصى له من قبلهم وعن سؤاله عن نوعية الطعام الذي يقدم لهم أفاد: بأن الوجبات الغذائية جيدة. الزيارة شملت تفقد قسم التغذية والوجبات الغذائية والتأكد من جودتها وسلامتها وعلى ما يتم تقديمه للمرضى وعن مدى رضى المرضى المنومين عن الخدمات المقدمة.
ورافق «المدينة»» خلال الزيارة الدكتور أحمد المالكي مدير مستشفى الملك عبدالعزيز، والدكتور طارق البار مدير مستشفى الصحة النفسية بالعاصمة المقدسة، وبسام مغربي الناطق الإعلامي للشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة، وكامل بغدادي منسق الطوارئ والسلامة والناطق الإعلامي بإدارة الصحة العامة. من جهته أوضح الدكتور طارق البارلـ»المدينة» أن المسئولين في الوزارة والشؤون الصحية بمنطقة مكة ممثلة في مستشفى الصحة النفسية بالعاصمة المقدسة حريصون كل الحرص على تقديم أفضل الرعاية الطبية والصحية والعلاجية لمرضاها من المنومين في الأقسام من الرجال والنساء ومراجعيها من الجنسين، وفق المعايير الصحية المقدمة في بلادنا الغالية والمساهمة في تكملة مسيرة التطور في الخدمات الصحية في هذا الوطن الغالي على قلوبنا جميعاً لمواكبة آمال وطموحات حكومتنا الرشيدة. وأضاف البار أن أبواب المستشفى مفتوحة للجميع ومن ضمنها جميع وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة من أجل الزيارة، والاطلاع على ما يقدم من جهد وعمل من قبل كافة العاملين من الإدارة والكادرين الطبي والتمريضي لهؤلاء المرضى العزيزين على قلوبنا جميعا. وأشار إلى أن ما يتم تداوله عن قيام الصحة النفسية بتكبيل المرضى المنومين بالسلاسل أو تعريتهم أو ضربهم، غير صحيح ولا تمت للواقع أو الحقيقة بصلة لا من قريب أو بعيد، مضيفا:أحب أن أطمأن الجميع بأن وضعهم

آمن وكل الصور التي تم عرضها وتداولها لمرضى نفسين مقيدين بسلاسل لا تخص مستشفى الصحة النفسية بالعاصمة المقدسة.

٥٧٦ امرأة تطلب "الخلع" عبر المحاكم

١٧٥ قضية في مكة و ٩١ بالشرقية و ٨٦ بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
اضغط هنا

هتان ابو عظمة - جدة
نظرت محاكم وزارة العدل في ٥٧٦ قضية طلب خلع تقدم بها زوجات على أزواجهن خلال ١٥٠ يوماً بداية من محرم و حتى نهاية جمادى الاولى بينها ١٧٥ قضية في منطقة مكة، و ٩١ في الشرقية.
وجاءت الرياض في المركز الثالث بـ ٨٦ قضية ثم الجوف بـ ٥٦ و جازان بـ ٥٠ قضية. اما القصيم فنالت ٢٤ قضية تليها في الترتيب عسير بواقع ٢٢ قضية ثم المدينة المنورة بـ ١٩ قضية تليها الباحة وتبوك بـ ١٤ قضية فيما حصدت نجران و حائل ٩ قضايا لكل منطقة.
وقال المحامي والمستشار القانوني عمر إسحاق: إن الخلع يعني أن تقوم الزوجة بطلب تفريقها عن زوجها « طلاقاً « و تقوم حينها بعرض مقدم المهر الذي قبضته من زوجها وتتنازل عن جميع حقوقها المالية وهي أولى الإجراءات الخاصة بنظر دعوى الخلع، والمهر هنا يقصد به المسمى بالعقد، ولكن إذا دفع الزوج أكثر منه قضت المحكمة بردّ الزوجة القدر المسمى والثابت بوثيقة الزواج، وانفتح الطريق للزوج أن يطالب بما يدعيه بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة. أما هدايا الخطبة ومنها الشبكة والهبات فليست جزءا من المهر، وبالتالى لا تلتزم الزوجة بردّها وتخضع المطالبة بها لأحكام القانون المدنى باعتبارها من الهبات وليست من مسائل الأحوال الشخصية. وعن الاستئناف في الحكم الصادر في دعوى الخلع قال: إن الحكم يعتبر نهائيا و غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن سواء بالاستئناف أو النقض.

رجال الأمن والمواطنون لـ "عكاظ":

قرارات الداخلية تصحح مسار سوق العمل وتقضي على الجرائم الوافدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140416/Con20140416692503.htm

سطام الجميعة (حائل) عبدالله السميري (تبوك) عبدالله الذبياني (مكة المكرمة)
أكد عدد من رجال الأمن والمواطنين أن قرارات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية بتطبيق العقوبات على المخالفين لقواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي أنظمة الإقامة، تعمل على تصحيح مسار سوق العمل بالمملكة والقضاء على العمالة المخالفة للأنظمة واحتكارها لسوق العمل بصورة غير نظامية.
وقال مدير دوريات الأمن بمنطقة تبوك العميد فيصل مسعد العنزي «إن قرارات الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية المتضمنة للعقوبات، قرارات صائبة وحكيمة تصب في مصلحة الوطن وتهدف لتصحيح أوضاع المخالفين»، مشيرا إلى أن هذه القرارات تأتي في سياق وطني مهم يحقق الاستقرار والنمو.
وأوضح رجل الأعمال خالد كساب أن هذه القرارات صدرت من رجل يريد كل الخير للوطن، مشيرا إلى أنها قرارات إيجابية لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة وإجبارهم على العمل عند كفلائهم.
وأكد مدير عام مكتب العمل بمنطقة حائل صالح الأحمري أن قرار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية بتطبيق العقوبات على المخالفين لقواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي أنظمة الإقامة، يعمل على تصحيح مسار سوق العمل بالمملكة والقضاء على العمالة المخالفة للأنظمة، وفتح مجال للشباب السعودي للحصول على وظائف مناسبة في سوق العمل، إضافة لمنع خروج الأموال إلى الخارج والقضاء على حالات التستر والعمل بطرق غير نظامية ومنع احتكار العمالة للعمل بصورة غير نظامية.
وأكد رجل الأمن فيصل الجهني أنه قرار صائب تجاه العمالة المخالفة سيحد من الجرائم التي ترتكبها العمالة المخالفة بحق المجتمع، مثل الجرائم الأخلاقية وتصنيع الخمور وابتزاز النساء والمخدرات ونشر الرذيلة بأنواعها، مشيرا إلى أن القرار يقلل من تسيب العمالة والهروب من أرباب العمل وسيقلل من الجرائم المنظمة.
وأشار عدد من رجال الأمن بمكة المكرمة إلى أن قرارات العقوبات التي ستطبق على المخالفين لقواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، سيلمس نتائجها المواطن وستسهم في ردع المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل في البلاد. وقال العميد مسعود بن فيصل العدواني مساعد مدير شرطة منطقة مكة المكرمة «إن قرارات وزير الداخلية واضحة تهدف لحماية جميع الأطراف وإعطاء كل ذي حق حقه وتؤدي للقضاء على العمل بدون إقامة نظامية وهي في مصلحة عامة للوطن والمواطن والمقيم بطريقة مشروعة»، مضيفا: هذه العقوبات ستقضي على من يحاولون تجاوز الأنظمة والتعليمات سواء من الوافد أو المواطن.
وأشاد بحكمة سمو وزير الداخلية في اتخاذ مثل هذه القرارات الحكيمة التي تهدف لحفظ أمن هذا الوطن واستقراره، مؤكدا أن المواطن هو رجل أمن وعليه المشاركة في الحفاظ على أمن وطنه ومساندة الجهات ذات العلاقة في هذا الشأن. من جانبه قال قائد دوريات الأمن في العاصمة المقدسة العقيد محمد سعد السهيمي «هذه العقوبات ستسهم في القضاء على التستر على المخالفين لنظام العمل والإقامة في البلاد وتضييق الخناق عليهم إلا لمن يقيم بطريقة مشروعة ونظامية، كما تسهم هذه العقوبات في ردع المخالفين ومن يتستر عليهم أو يساعدهم في الإيواء أو التنقل من مكان إلى آخر.

دشّن فعاليات ملتقى "تراحم" السابع.. أمير الشرقية:

الحرص على تكافل المجتمع تجسد في رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140416/Con20140416692769.htm

واس (الدمام)

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، حرص القيادة الرشيدة على الاهتمام بوحدة المجتمع وتكافله، وأعطت الكثير من اهتمامها للمؤسسات التي تقدم البرامج والخدمات المجتمعية، انطلاقا من تعاليم ديننا الحنيف، مشيرا الى انه خير شاهد على ذلك الاهتمام بما تقدمه لجنة تراحم اليوم والتي أسسها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز رحمه الله من رعاية شاملة للسجناء والمفرج عنهم ودعم أسرهم ومساعدتهم ليعودوا أعضاء صالحين في المجتمع.

جاء ذلك خلال رعاية سموه امس للملتقى السنوي السابع للجان رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» في المملكة الذي تستضيفه لجنة تراحم في المنطقة تحت شعار «معا نصنع الأمل» بحضور وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» الدكتور يوسف العثيمين، ومدير عام السجون نائب رئيس لجنة تراحم اللواء ابراهيم بن محمد الحمزي، وذلك في مقر غرفة الشرقية بالدمام.

وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» الدكتور يوسف العثيمين، أن اللجنة حرصت على عقد هذا الملتقى السنوي الذي يضم رؤساء اللجان، ومديريها التنفيذيين، ورئيسات أقسامها النسائية لتبادل الخبرات، وتذليل المعوقات، والعمل على تطوير الأداء، سعيا لتقديم أفضل أوجه الرعاية الممكنة، وأيسر السبل للفئات المشمولة بالرعاية، وهم نزلاء ونزيلات السجون والإصلاحيات، والمفرج عنهم، وأسر السجناء خلال سجن عائلهم.

وأضاف أن اللجنة وطنية وخيرية تنفذ برامجها ومشروعاتها مستفيدة من الدعم الذي تقدمه الجهات الحكومية والأهلية ومؤسسات القطاع الخاص والموسرين، وفاعلي الخير، مشيرا الى ان اللجنة سعت إلى عقد شراكات مع عدد من الصناديق التنموية، والمؤسسات الخيرية، لتوفير كل ما يحتاج إليه المفرج عنه، وأسرته من برامج التأهيل، والتدريب، والتعليم، وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، كما تقوم اللجنة بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص لتوفير الفرص الوظيفية لتأمين الحياة الكريمة للمفرج عنهم، ولأفراد أسر السجناء، وتعمل الدولة ممثلة بالضمان الاجتماعي بشمول أسر السجناء بالمعاشات والبرامج المساندة طوال فترة سجن عائلهم، كما يتم صرف معاش ستة شهور دفعة واحدة للمفرج عنه، تعينه على تدبر أمره، وأمر أسرته، لحين العثور على فرصة عمل شريف، حيث يبلغ ما تم صرفه خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ على أسر السجناء (١٣٢,٥٠٠,٠٠٠ ريال).

إثر ذلك شاهد سموه فيلما وثائقيا استعرض إنجازات وأنشطة وأهداف «تراحم».

وقال مدير عام السجون نائب رئيس لجنة تراحم اللواء ابراهيم بن محمد الحمزي، في كلمة القاها ان المديرية العامة للسجون تعمل وفق منظور شامل من خلال إعداد منظومة متكاملة من الخطط والبرامج الإصلاحية التي لا تنفصل عن حقيقة العمل الأمني بمقاصده وأخلاقياته ماساهم في خلق بيئة تساعد على استصلاح النزلاء وتهيئتهم لمرحلة ما بعد الإفراج بما يضمن تغيير سلوكهم نحو الأفضل وهكذا تحول مفهوم العقوبة من تنفيذها فحسب إلى محاولة استصلاح وتقويم السلوك بل امتدت إلى ما هو ابعد من ذلك لتشمل رعاية المفرج عنهم بعد قضاء فترة العقوبة وكذلك أسرهم.

وأضاف أن إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم ودعمها ماديا ومعنويا ما هو الا دليل على اهتمام الدولة بهذه الفئة، وإيمان منها بالفلسفة والمفاهيم الايجابية الحديثة للعقاب.

وذكر رئيس لجنة تراحم في بالمنطقة عبدالله بن محمد آل سليمان، أن لجنة تراحم بالشرقية رغم حداثة سنها إلا أنها استطاعت أداء دورها الرائد في خدمة المجتمع ولتصطف إلى جانب مثيلاتها من المؤسسات الخيرية، مشيرا الى ان اللجنة نفذت في العامين الماضيين عددا من البرامج أبرزها برنامج سداد إيجار المساكن للأسر المستحقة بتكلفة إجمالية قدرها ١,٧٠٢,٠٥٥ ريالا وبرنامج تأثيث المنازل بتكلفة إجمالية قدرها ٢٩٧,٣٠٠ ريال وبرنامج سداد فواتير الكهرباء بتكلفة إجمالية قدرها ٤٤,٨٩٥ ريالا، وبرنامج الكسوة بتكلفة إجمالية قدرها ٨٣٩,٩٨٢ ريالا.

وأضاف: يناقش الملتقى ثلاثة محاور أساسية الأول الجانب الإعلامي في خدمة اللجنة ومرورا بالمحور الثاني الأقسام النسائية وتفعيل أدوارها وانتهاء بالمحور الثالث وهو الدعم المادي والمعنوي وأثره في تحقيق أهداف اللجنة.

ثم كرم سموه الرعاة والداعمين للملتقى وتسلم هدية تذكارية عبارة عن لوحة فنية معبرة لصاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز رحمه الله.

إثر ذلك افتتح مدير عام السجون نائب رئيس اللجنة اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي، المعرض المصاحب لفعاليات الملتقى الذي يعرض فيه أبرز المشروعات والخدمات التي تقوم فيها اللجنة الوطنية «تراحم».

تطبيق نظام الحماية بمنطقة مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140416/Con20140416692687.htm

أحمد السلمي (جدة)
شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية في تطبيق نظام الحماية الاجتماعية من الإيذاء والذي يلزم كل موظف عام مدني أو عسكري وكل عامل في القطاع الأهلي اطلع على حالة إيذاء بحكم عمله، بإحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها وعلى الجهة إبلاغ أقرب فرع لوزارة الشؤون الاجتماعية أو قسم للشرطة بها.
وأوضح المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد بن عبيدالله الغامدي أن نظام الحماية نص في مادته الأولى بأنه كل شكل من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو التهديد بها، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر متجاوزا بذلك حدود ماله من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية، مضيفا «ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعا أو نظاما توفير تلك الاحتياجات».

"المهنا" ينفي صحة ما ذكرته بعض الصحف

"متحدث الشورى" لـ "سبق": لا مقترحات بإنشاء وزارة للمرأة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://sabq.org/yjXfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض: أعلن المتحدث الرسمي باسم مجلس الشورى، الدكتور محمد بن عبدالله المهنا، عدم وجود مقترح داخل المجلس يتعلق بإنشاء وزارة تختص بشؤون المرأة.
وفي ردّه على تساؤل لـ "سبق" بشأن صحة ما ذكرته بعض الصحف بخصوص هذا المقترح؛ قال "المهنا": "لا صحة لذلك على الإطلاق، والمجلس لا يفكر في إنشاء وزارة لشؤون المرأة".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الإنترنت وانتهاكات حقوق المؤلف .. لا تساهل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www.aleqt.com/2014/04/16/article_841578.html

كلمة الاقتصادية

إلى وقت قريب لم يكن هناك من يعترف بحقوق الملكية الفكرية لأصحابها، مثل المؤلفات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع، وكذلك المصنفات الفنية وسائر ما يتفرع عن هذا النوع من الحقوق، الذي عرفناه واعترفنا به متأخرين، ولأنه صدرت عدة فتاوى وأبحاث ودراسات فقهية من مؤتمرات الفقه الإسلامي ومن بعض الفقهاء المعتبرين في الفتوى على مستوى العالم الإسلامي، فقد أسهمت تلك الفتاوى في حث السلطات التشريعية على إصدار قوانين لحماية هذه الحقوق بكامل تفريعاتها وأنواعها، ثم العمل على إنفاذ مضمون هذه القوانين والتأكيد على الجهات المختصة بالعمل على حماية هذه الحقوق عمليا، مع حفظ الحق في الادعاء والمطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن الاعتداء.

لقد تم تكليف خمس شركات أمنية في المملكة لتفعيل ما تنص عليه الأنظمة واللوائح، فالعلامات التجارية والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف وغيرها تحظى بالحماية، ولأن المملكة انضمت إلى الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقيات منظمة تحرير التجارة العالمية، فإنه ليس هناك مجال لنقد الأنظمة واللوائح أو الاعتقاد بعدم وجودها بسبب قصور في الجانب الرقابي والإشرافي، وهي مسألة تنفيذية تعوق أداءها عوامل عدة، منها ما يرجع إلى المنتج الذي يتم تقليده والأسعار التي تعرض بها النسخ الأصلية منه، لذا فإن البعض ممن خبروا مشكلة التقليد يدعون المنتجين للسلع الأصلية إلى تخفيض الأسعار لتشجيع العملاء على شراء النسخ الأصلية.

إن سوقنا المحلية مولعة باستيراد وعرض وبيع وتسويق النسخ المقلدة حتى أصبحت سوقا رائجة لها زبائنها وأغلبيتهم من الأفراد، ولقد عانت السوق المحلية تزايدا واضحا في جرائم الاحتيال والتقليد، وساعد على ذلك ضعف الجانب الرقابي حتى بدا للكثيرين أن التقليد والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، خصوصا برامج الحاسب الآلي، ليس من باب الغش التجاري ولكن من باب إرضاء شريحة واستغلال وضع السوق التي تسمح ببيع تلك البرامج، الذي يعد اعتداء على حق يحميه القانون ويفرض عليه عقوبات مالية.

إن الوزارة ستطبق العقوبات على منتهكي الحقوق الفكرية في خمسة مصنفات تشمل المصنفات الفنية بكل أنواعها وأهمها الأفلام والأغاني والمسلسلات والفيديو كليب والعلامات التجارية وبراءات الاختراع، إضافة إلى حقوق المؤلف وبرامج الكمبيوتر، كما ستحول الوزارة جميع المخالفين والمتجاوزين للحقوق الفكرية إلى اللجنة القضائية في الوزارة للتحقيق معهم وإصدار الأحكام والعقوبات التي تتنوع بحسب المخالفات، حيث تصل إلى الحجب والتشهير والسجن والغرامات المالية.

ولأن هناك انتهاكات لحقوق المؤلف ميدانها الفسيح مواقع الإنترنت، فإن وزارة الثقافة تسعى لحجب المواقع التي تستخدم تقنية "التورنت" لتعديها على الحقوق الفكرية، فهي تستخدم في سرقة الأفلام والتسجيلات والمسلسلات، وحجبت الوزارة منها نحو ٢٢ موقعا إلكترونيا استخدمت التقنية بالشكل المخالف، إضافة إلى ملاحقة أصحاب المواقع الإلكترونية التي تعتدي على الحقوق بالحجب المباشر والإغلاق والاستدعاء لأصحابها، مع أن التعامل غالبا ضد مجهولين، لذا يتم حجب المواقع غير المرخصة، خصوصا حينما تكون هناك بلاغات بشكل جدي.

وستشهد حقوق الملكية الفكرية قريبا عقوبات تتجاوز الغرامة المالية إلى السجن وتسجيل تلك العقوبات في سجل السوابق الجنائية للمعتدين، فلم تعد سياسة النفس الطويل مجدية، وتم تشكيل لجان إدارية عدة لها اختصاص قضائي في وزارة الثقافة والإعلام، واليوم هناك تركيز على الصحف الإلكترونية المسجلة التي وصل عددها حتى الآن إلى ٧٠٠ صحيفة إلكترونية، فقد تتعرض للإنذار والحجب لأنها تحت طائلة المساءلة القانونية أيضا.

العنف من جميع الزوايا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140416/Con20140416692597.htm

رؤى صبري

تتعدد زوايا العنف كتعدد أهداف مرتكبيه وتنوع أساليبهم الإجرامية في تهديد أمان المجتمع وسكينته، والحقيقة أن دوافعه لم تأت من العدم أو كانت وليدة الأمس القريب، لأنها نابعة من الجوانب المظلمة في نفوس البشر، ولو تأملنا قضاياه كذلك لوجدناها ذات أشكال كثيرة لعل أهمها العنف الجسدي واللفظي، ولا يخفى على أحد أن جميعنا كنا جناة وضحايا في الوقت ذاته، فكما مورس العنف ضدنا مارسناه نحن ضد الآخرين وهذا ما يجعل حلقة العنف تستمر بلا توقف.

لطالما غمرتني الحسرة حينما أسمع أو أشاهد قضايا من هذا النوع، ولكم يعتصر قلبي الألم عندما أستعرضها كقضية الزوج الذي أطلق النار على زوجته التي خلعته، ومن ثم الانتحار، من حينها ظللت أتساءل ما الذي يدفع بشخص أن يفعل بنفسه أمرا كهذا؟! فمن المعروف أن الحب والكره من احد أهم الأسباب في ارتكاب الجرائم لكن هذه قضية عنف واضحة من خلال معاناة الزوجه التي دفعتها إلى طلب الخلع، ومرة أخرى نعود لأسباب العنف والتي لا تظهر للسطح، لماذا لأنها كما قلت مدفونة عميقا في وجدان النفس، فإما أن يكون الجاني ممن عنفوا قبل ذلك في الصغر أو أن يكون من متعاطي المخدرات أو الكحول لكننا لا نعرف أبدا من يمكن أن يكون.

أما إحدى قضايا العنف التي أدمت عيني دما هي قضية الطالب الذي قام بطعن أستاذه أثناء شجار بالمدرسة دون أن أدري منذ متى أصبح السلاح الأبيض جزاء من المقلمة المدرسية؟! بعد تلك الحادثة تناول الإعلام وبشدة قضية بيع السلاح الأبيض، فلا يهم وجود أدوات القتل بأي لون، فالمشكلة هنا هي وجود الدافع لدى المعتدي إذ إن بركان الغضب الذي يحركه يمكنه أن يقتل ويؤذي بيده العاريتين ولا يمكن السيطرة على كل الأدوات التي يمكن أن تسبب أضرارا جسدية.

أما في عالم الطفل فحدث ولا حرج إذ لا يقتصر على الجانب اللفظي والجسدي فهناك الإهمال والعنف الجنسي مما جعل قضايا التحرش والاعتداء ضد الأطفال أكثر انتشارا عن ذي قبل، أما الإهمال فهو جريمة نشاهدها كل يوم دون أن نحرك ساكنا أبسطها لعبهم في الشارع بثياب رثة، أما المؤلم حقا فهو حرمان الطفل من العلاج أو التعليم وعلى الرغم من كل الإمكانيات التي توفرها الدولة ما زال هناك أطفال غير متعلمين وآخرين لا يتقلون العلاج اللازم.

ومن هنا يتبين أن ما يظهر من المشكلة ليس سوى ثمارها الفاسدة فنحن نهمل الجانب النفسي في البشر لأبعد الحدود وإذا ما عبر أحدنا عن مشاعر نفسية سلبية اتهمناه بالتقصير في أدائه الديني دون أن نعي أن هناك أشياء أكبر قد لا نعرفها وأنها تحتاج لتدخل المختصين، لكن للأسف لا يوجد لدنيا أطباء أسرة يتابعون العائلة وما تتعرض له من مصاعب ومتاعب قد تؤثر سلبا عليها، وفي المدرسة لا يوجد أخصائي نفسي وإن وجد يعلم الله كيف يتعامل مع الطلبة.

وختاما لا يوجد حل سحري للقضاء على العنف سوى تقييم سلوك النفس البشرية وتقويمها متى احتاجت لذلك وبالأساليب العلمية الحديثة ولا مانع من استخدام الجوانب الروحية في ذلك بدلا من انتظار الحلقة التالية.

تطبيق العقوبات بعد الإعلان عنها

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
اضغط هنا

د. إبراهيم محمد باداود

بالأمس أصدرت وزارة الداخلية قرارًا وزاريًّا بأنواع العقوبات التي ستطبق على المخالفين لقواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، وقد شملت تلك العقوبات القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج والعمرة أو الزيارة أو حتى العمل.

كما شملت العقوبات العمالة السائبة وهو العامل الذي يعمل لحسابه الخاص وكثيرًا ما نجد هؤلاء في الطرقات وبجوار محلات مواد البناء أو الدهانات، كما شملت تأخر الوافد عن المغادرة بعد انتهاء تأشيرة الدخول الممنوحة له، وشملت المتسللين، وكذلك تشغيل المخالفين، أو التستر عليهم، وإيواءهم، وتقديم المساعدة لهم، إضافة إلى أن العقوبات شملت صاحب العمل من الأفراد، والذي يمكّن عمالته من العمل لدى الغير، أو لحسابهم الخاص، وأمثال هؤلاء كثر في مجالات مهنية عدة، ويقوم صاحب العمل شهريًّا بتحصيل مبلغ مقطوع منهم مقابل إبقاء الكفالة، وشملت العقوبات كل مستقدم يتأخر عن الإبلاغ عن مغادرة مَن استقدمهم في الوقت المحدد لانتهاء تأشيرة الدخول، وكذلك شركات ومؤسسات خدمات الحجاج والمعتمرين، والذين يتأخرون في إبلاغ الجهات المختصة عن تأخر أي حاج أو معتمر عن المغادرة بعد انتهاء المدة المحددة لإقامتهم، وكذلك المنشآت التي تشغل الوافدين المخالفين للأنظمة، أو تترك عمالتها يعملون لحسابهم الخاص أو لدى الغير.

أعتقد أن مثل هذه العقوبات، لو تم تطبيقها وفق النظام الذي أعلنت به، وتم تنظيم حملة تعريفية بتلك العقوبات على مستوى كافة شرائح المجتمع، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، وفي ظل الأنظمة الجديدة التي قدمتها وزارة العمل والحوافز الأخرى التي طبقتها لتشجيع توفير فرص عمل للشباب السعودي في القطاع الخاص، فإننا سنجد بدون شك بيئة عمل نموذجية، ومغايرة تمامًا لبيئة العمل غير النظامية الحالية، والتي عانى المجتمع منها على مدى عشرات السنين.

لقد عانى سوق العمل السعودي على مدى عشرات السنين من تلك الممارسات غير النظامية حتى أصبحنا أشبه بأكبر سوق للعمالة السائبة في العالم، فالعمالة السائبة كانت منتشرة وبطريقة واضحة للعيان، وفي المقابل كانت المتاجرة بالتأشيرات عبارة عن مهنة من لا مهنة له، خصوصًا لأولئك الذين يتمتعون بعلاقات مميزة مع بعض الجهات، فتجد لديهم مئات التأشيرات والتي لا يكتفون ببيعها، بل يقوم المشتري بإعادة بيعها أيضًا لأفراد آخرين يقومون بدورهم باستقدام عمالة يتم نشرها في الأسواق فور وصولها دون تحمّل مسؤوليتها، والبعض كان يعمد إلى فتح مواقع تجارية باسمه وتشغيل مثل تلك العمالة السائبة مقابل رسوم شهرية يتم سدادها من تلك العمالة لذلك المتستر، وهناك شركات أخرى سواء تعمل في الحج والعمرة أو في غيرها من الخدمات والتي تقوم باستقدام المئات من العمالة دون متابعة لهم، ولا معرفة عن أماكن وجودهم.

القرار الوزاري المفصل الذي نشر بالأمس، والعقوبات التي تضمنته هي خطوة كان ينتظرها الجميع، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، وستساهم في الحد من المخالفات الموجودة في سوق العمل اليوم، كما أن مثل هذه الجهود ستضاف إلى جهود وزارة العمل الهادفة لتوفير بيئة عمل مثالية، غير أن إعلان تلك العقوبات لا يكفي، بل يجب التأكد من تطبيقها على الجميع كائنًا مَن كان.

الأمم المتحدة تطالب بمواجهة التضليل والتحريض على الكراهية فى أوكرانيا

المصدر: جريدة اليوم السابع الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1614491#.U04lw6IgtoA

جنيف أ ش أ

حذر تقرير للأمم المتحدة صدر اليوم "الثلاثاء" فى جنيف من مغبة استمرار عمليات التضليل والدعاية والتحريض على الكراهية فى أوكرانيا، بما قد يزيد من تصعيد حدة التوتر فى البلاد.

وقال التقرير، الذى استند إلى نتائج بعثتين دوليتين إلى أوكرانيا قام بهما إيفان سيمونوفيتش مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إنه من الأهمية بالنسبة للحكومات تحديد أولويات احترام التنوع والشمولية والمشاركة المتساوية للجميع بما فى ذلك الأقليات.

وأضاف أن هناك حقائق على الأرض يجب وضعها للمساعدة فى الحد من خطر الروايات التى يجرى استغلالها لأسباب سياسية والتى تهدف إلى التحريض على الكراهية على أسس عرقية وقومية ودينية أيضا.

واشار التقرير الصادر عن مكتب المفوضة السامية لحقوق الانسان بالامم المتحدة الى الاسباب الجذرية الى ادت الى الاحتجاجات التى حدثت فى نوفمبر ٢٠١٣ بما فيها الفساد والتفاوت الاقتصادى على نطاق واسع اضافة الى عدم المساءلة عن انتهاكات حقوق الانسان على ايدى قوات الامن وضعف سيادة القانون والمؤسسات كما يقيم التقرير ايضا حالة حقوق الانسان فى شبه جزيرة القرم وذلك ايضا فى سياق استفتاء ١٦ مارس الماضى ويقدم توصيات للخروج من الازمة.

وذكر التقرير أنه فى شرق أوكرانيا وحيث توجد أقلية روسية كبيرة لايزال الوضع متوترا بما يتطلب اتخاذ تدابير أولية لبناء الثقة بين الحكومة والشعب وبين مختلف الطوائف وطمأنة جميع المواطنين فى جميع أنحاء أوكرانيا بأن مخاوفهم الرئيسية سيتم التصدى لها وحول الجوانب السياسية الاخيرة فى القرم، وأن الوضع الناشئ قبل

وبعد استفتاء مارس أثار عددا من المخاوف بشأن حقوق الانسان فى حرية التعبير وحرية التجمع وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية، خاصة وجود جماعات الدفاع عن النفس شبه العسكرية وكذلك الجنود الذين لايحملون اى شارة لايفضى الى بيئة يمكن للناخبين ان يعبروا فيها عن ارادتهم بحرية.

وأوصى التقرير الأممى بضمان المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الانسان التى حدثت اثناء الاضطرابات وكذلك ضمان الشمولية والمشاركة المتساوية فى الشئون العامة والحياة السياسية لجميع المواطنين اضافة الى منع وسائل الاعلام من التلاعب ومواجهة التعصب والتطرف وكذلك تنفيذ سلسلة من التدابير ذات الاولوية للقضاء على الفساد بشكل فعال.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140416/Cartoon201404165727.htm

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء ١٦ جماد ثانى ١٤٣٥هـ - ١٦ أبريل ٢٠١٤م

http://www.alsharq.net.sa/2014/04/16/1122889